

مشروع نقابة المهندسين الزراعيين

فكر جماعة من حضرات الزملاء الزراعيين في تكوين نقابة تسمى نقابة المهندسين الزراعيين ووضعا مشروعا لذلك بعثوا به إلى جمعية خريجي الزراعة بالجيزة وعرض على مجلس إدارتها فقرر تكوين لجنة من بعض أعضاء المجلس وبعض أعضاء اللجنة التحضيرية لمشروع النقابة وذلك لبحث المشروع مع الاستئارة بقوانين بعض النقابات الأخرى كنقابة المحامين والأطباء والمعلمين ، وتبين مدى الفائدة التي تعود على الزراعيين من إنشاء هذه النقابة على أن يقدم الأعضاء الذين انتدبهم مجلس الإدارة تقريراً إليه بنتيجة دراستهم . وقد انعقد مؤتمر من بعض حضرات الزملاء الزراعيين برئاسة حضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة في الجمعية الجغرافية الملكية يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٣ لمناقشة مشروع إنشاء النقابة وتكلم بعض حضرات الزملاء المحترمين مجيدين الفكرة . ثم ألقى حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين ثابت كلمة تثبيتها فيما يلي ، وبعد انتهائها ناقش المجتمعون مشروع النقابة ثم تقرر إحالته على لجنة لدراسة تفاصيله .

سرتني بعض الذي سمعته من حضرات من تقدموني في الكلام ومن صدى كلامهم في نفوسكم أن مشروع نقابة المهندسين الزراعيين انعقد عليه الإجماع ، لما يرجى من خيره للزراعة والزراعيين ، كما يصورها مشروع النقابة المعروض على حضراتكم .

على أن لي كلمة عتب أوجهها لحضرات الزملاء ، وهي أن واحداً منهم لم يذكر جمعية خريجي الزراعة بالجيزة بكلمة واحدة ولو لإرضاء الذكرى والتاريخ . ويشجيني على هذه الكلمة أننا جميعاً أفراد أسرة واحدة تسعى لغرض واحد وهو فائدة الزراعة والزراعيين ، كما أجمع عليه الخطباء .

أنشئت جمعية خريجي الزراعة منذ خمس وعشرين سنة وأغراضها ومبادئها خدمة الزراعة والزراعيين في كافة النواحي المادية والأدبية وتوثيق الروابط بين خريجي الزراعة ، وقد سعت الجمعية لتحقيق هذه الأغراض في حدود مركزها من الناحية القانونية ، أو على الأصح مركزها الذي ينقصه الاعتراف القانوني من جانب الحكومة ولو أنها مثلت كهيئة في مؤتمر القطن الدولي عام ١٩٣٨ وأخذت وزارة الزراعة رأيها في بعض التشريعات الزراعية وقامت بأعمال وحقت من الأغراض ما لا يصح إغفال ذكره أو التغاضي عنه . ومع أن الحال لا يسمح بتعداد

تلك الأعمال ، إلا أننى أذكر أنها فى سبيل نشر الثقافة الزراعية تصدر الجمعية « مجلة الفلاحة » وتنشر فيها الأبحاث الزراعية والفنية والاقتصادية لأعضاء الجمعية وغيرهم وتجمع فيها كل جديد ومستحدث من الشؤون الزراعية والفنية والاقتصادية فى البلاد الأخرى مما تكون له فائدة علمية أو تطبيقية فى الزراعة العملية . والمجلة توزع مجاناً على أعضاء الجمعية من خريجي الزراعة وطلبة كلية الزراعة . كما وأن للجمعية ناد وهو « النادى الزراعى » أقدم ناد من نوعه فى نواذى القاهرة ، تلقى فيه محاضرات علمية فى مختلف فروع الزراعة وما يرتبط بها من النواحي الاقتصادية وغيرها .

وعقد بمجهودها المؤتمر الزراعى الأول عام ١٩٣٦ ، وهو الأول من نوعه ولاقى قسطاً وافراً من النجاح سوغ ، مع ما للجمعية من مركز ، ما ظفرت به والنادى الزراعى من الرعاية الملكية السامية . وللجمعية بضعة آلاف من الجنهات ، وكان مقررراً تخصيص جزء منها لبناء ناد خاص على أرض من أراضي الحكومة . ولولا قيام الحرب لكان هذا النادى فى عالم الوجود — هذا إلى مساعى الجمعية فى مشروع الإقطاعات الزراعية وغيرها مما بذلت فيه ما وسعها من جهد فى حدود وضعها كهيئة غير رسمية .

ولا أعدو الحقيقة إذا قلت أن الأغراض التى عملت وتعمل لها الجمعية هى نفس الأغراض التى من أجلها تنشأ النقابة مع فارق عدم الاعتراف الرسمى بها من جانب الحكومة . وربما كان للجمعية جهود فى هذا السبيل ، ولكنها لم تسكل بالنجاح لموانع أو أسباب قانونية ، وأرجو صادقاً ألا تحول هذه الموانع دون إنشاء نقابة المهندسين الزراعيين التى تمنى لها كل نجاح وتوفيق والسلام .

• • •

وفىما بلى تقرير اللجنة الفرعية المشكلة والمكلفة من مجلس إدارة الجمعية لبحث موضوع نقابة المهندسين الزراعيين الذى نوهنا عن تكوينها فى دياحة ما تقدم :

وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات وبحثت فى قوانين النقابات المذكورة فيما بعد واتصلت بخضرى المندوبين عن اللجنة التمهيدية لنقابة المهندسين الزراعيين ، وتقدم برأىها لمجلس الإدارة فيما يأتى :

اطلعت اللجنة على قوانين : ١ — نقابة المحاماة . ٢ — النقابة العليا للمهن الطبية .

- ٣- نقابة الصحفيين . ٤- نقابة المعلمين . ٥- نقابة المهندسين المصريين .
٦- نقابة موظفي الحكومة المصرية .

وقد لاحظت اللجنة ما يلي : —

أولاً — لم تعترف الحكومة إلا بالنقابات الثلاث الأولى وصدرت بها مراسيم ملكية فعلاً

ثانياً — إن الأغراض التي ترمى إليها النقابات لا تختلف عن الأغراض التي من أجلها أنشئت جمعية خريجي الزراعة وعملت على تحقيقها خمسا وعشرين سنة حتى اليوم إلا فيما يلي : ١- الصفة الرسمية . ٢- العضوية الاجبارية . ٣- تأديب الأعضاء .

وجمعية خريجي الزراعة وإن اعترف في جملة مناسبات رسمية بتمثيلها المهندسين الزراعيين إلا أن الصفة الرسمية لا تتحقق لها إلا في حالة صدور قانون يحتم العضوية الاجبارية فيها على جميع المهندسين الزراعيين

والعضوية الاجبارية لا يمكن فرضها إلا على غير الموظفين من المهندسين الزراعيين ممن يتولون عملاً حراً كطبقة الخبراء الزراعيين وهم فئة قليلة .

وكذلك تأديب الأعضاء والذي يطبق قصد المحافظة على شرف المهنة مقصور على عمل الخبرة الزراعية ، أما الموظفون فتأديبهم يخضع لقوانين الحكومة ، ويلاحظ أن نقابة المحامين لا تطبق قوانينها على القضاة ولا أعضاء النيابة ولا محامي الحكومة ، وكذلك قانون نقابة الأطباء لا يسرى على الأطباء الحكوميين إلا لمن يزاول منهم مهنة الطب بالعيادات الخصوصية .

بناء عليه

١ — ترى اللجنة أن إنشاء نقابة للمهندسين الزراعيين لا يحقق غرضاً لا تسعى إليه جمعية خريجي الزراعة بالجيزة هذا إذا كان من الجائز لموظفي الحكومة قانوناً أن تسرى عليهم قوانين النقابة .

ولم يصل للجنة حتى إعداد هذا التقرير مشروع قانون للنقابة الموعود به في كتاب اللجنة التمهيدية بتاريخ ١٥ ديسمبر .

٢ — وفيما يختص بتغيير اسم الجمعية لمناسبة إنشاء كلية زراعية أخرى تابعة لجامعة فاروق الأول ومدرسة شبين الكوم الزراعية العليا ترى اللجنة أن يغير اسم الجمعية ، على أن يعرض هذا التعديل إذا ما وافق المجلس على الجمعية العمومية لاعتماد طبقاً لقانون الجمعية .